الكاتب: **د/ عادل خالص**
كلية ابن طفيل- القنيطرة-المغرب

عنوان المقال: **الحرف والحرفيون بمدينة فاس على عهد الحماية الفرنسية**

البريد الالكتروني: adilkhales77@gmail.com

تاريخ الارسال: 2020/03/17 **تاريخ القبول:** 2020/03/28 **تاريخ النشر:** 2020/03/31

الحرف والحرفيون بمدينة فاس على عهد الحماية الفرنسية

Crafts and craftsmen in Fez during the French protection

الملخص بالعربية:

ركزت السلطات الاستعمارية اهتمامها على وضع الأسس الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية لترسيخ نظام الحماية، فوجهت الاستثمارات كلها لصالح المدينة الأوربية، وأهملت المدينة الأصيلة ومعها الصناعة التقليدية التي وجدت نفسها في مواجهة العديد من التحديات التي أفقدت الحرف التقليدية مكانتها وازدهارها القديم، فتحول جل الحرفيين إلى عاطلين انضموا إلى باقي فئات المجتمع المتضررة من الوجود الاستعماري، مما جعلهم ينضمون إلى صفوف الحركة الوطنية لمقاومة المستعمر وتحقيق الاستقلال

كلمات مفتاحية: .

منافسة المنتوج الأجنبي – معارض تجارية- مقاومة – كلمات مفتاحية: حرف تقليدية

Abstract :

The colonial authorities focused their attention on laying the administrative, economic, social, and aesthetic foundations to consolidate the protection system, and all investments were directed to the European city, neglecting the authentic city and with it the traditional industry that found itself in the face of many challenges that traditional crafts lost their place and ancient prosperity, turning most of the craftsmen into unemployed who joined To the rest of the society affected by the colonial presence, which led them to join the ranks of the national movement to resist the colonizer and achieve independence.

Key Words: traditional crafts-foreign product competition-trade fairs-resistance

مقدمة

شكلت الصناعة التقليدية على الدوام نشاطا اقتصاديا واجتماعيا هاما، فهي مجال للإنتاج؛ يستعمل في الغالب مواد البادية ليحولها في الحاضرة، وبالتالي تشكل أداة ربط بين مجالين متكاملين، وكذا موردا هاما لخزينة الدولة، فضلا عن الدور الاجتماعي الذي تقوم به؛ حيث تعمل كصمام أمان للبطالة والفقر في الوسط الحضري.

وقد شكلت الطوائف الحرفية، أو ما يعرف بالحنطات، الإطار الذي جعل القطاع في منأى عن الأخطار التي قد تعصف به، بحيث كانت بمثابة الضابط للنزاعات بين الحرفيين، والإطار الذي يحدد شروط ولوج حرفة ما، وكيفية تسلق تراتبيتها، إضافة إلى مراقبة الجودة، وتنظيم دورات تسويق المنتوج، كما كانت ضمانا للحفاظ على أصالة وهوية المنتوج الحرفي وحالت دون إمكانية انفتاح القطاع وجعله يتبنى استراتيجيات تتلاءم ومستجدات المرحلة، إلى أن اصطدم عفويا بالتحولات الناتجة عن تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي، وما صاحبها من تهميش للقطاع وانهيار نسقه.

في ظل هذا الوضع، لم يكن بإمكان الصناع فعل أي شيء للحيلولة دون هذه المنافسة منذ أن أتت الحرية الاقتصادية على تحطيم القيود الوقائية للنظام الحرفي، حيث سمحت هشاشة وضعف التجمعات الحرفية لأي كان أن ينضم لأي مهنة، ويصنع ما شاء وكيفما يشاء، وبذلك أضيفت للمنافسة الأجنبية منافسة أخرى لا تقل سوءا عن سابقتها؛ وهي المرتبطة بالانتشار غير المراقب للمنتجين، مما أدخل القطاع في أزمة بنيوية خانقة تعددت أسبابها ومظاهرها.

أولا: أسباب تأزم الصناعة التقليدية بمدينة فاس

دخلت الصناعة التقليدية انطلاقا من النصف الثاني من القرن 19م في مسلسل من المصاعب المزمنة، فعلى إثر انهزام المغرب في حربي إيسلي سنة 1844م وتطوان ما بين 1859 و1860م، اضطر إلى توقيع معاهدات مع الدول الأوربية فتحت بنودها الاقتصادية البلاد على مصراعيها في وجه التجارة الدولية، ومع توقيع معاهدة الحماية، بدأ نجم الحرف التقليدية بالأفول، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

1. **الأزمـات الاقتصادية**

تلقت الصناعة التقليدية ضربة قاسية من إقامة الاقتصاد الأوربي، بنسفه هياكل الاقتصاد المغربي، وبما رافق تطوره من أزمات انعكست سلبا على المستوى المعاشي للمواطنين المغاربة،1 وخاصة سكان البادية بعدما عمدت سلطات الحماية إلى استغلال المؤهلات الفلاحية لجهة فاس مبكرا، بتشجيع الاستيطان الزراعي، لتتحول إلى مزرعة كولونيالية يوجه منتوجها لتلبية حاجات السوق الخارجية،2 مما أثر على الفلاحين المغاربة الذين كانوا يشكلون الزبون الرئيسي في السوق الداخلية لأصحاب الصناعات التقليدية، مما أدى إلى تقلص هذه السوق تدريجيا مع انتشار البؤس والفاقة في أوساط الفلاحين، ووصوله إلى الانغلاق الكلي تقريبا في سنوات المجاعة والكوارث الطبيعية.3

كما رمت الأزمات الاقتصادية بثقلها على أصحاب الصناعات التقليدية في ميدان الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، وخاصة بالنسبة للصناعة الجلدية، فخلال الفترة الممتدة من 1935 إلى 1937م، ارتفعت أسعار الجلود بنسبة 30%، وأسعار المواد الأولية لصناعة الأحذية بنسبة 40% من 1934 إلى 1937، هذا بالإضافة إلى تقلص الأسواق الخارجية، منها السوق الإسبانية على إثر عصيان فرانكو.4

وبلغت الأزمة درجة حادة أصبح فيها الكثير من الحرفيين في بعض المدن يجدون صعوبات مادية لشراء، كل صباح، المواد اللازمة لصنع زوج من الأحذية على أمل أن يربحوا عند بيعه في المساء 2،50 فرنك، هذا إن لم تنخفض الأسعار.5

2. منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية

تضررت الحرف التقليدية كثيرا من التدفق المتزايد للمنتجات الأجنبية على الأسواق المغربية، ولم تتمكن من الصمود في وجهها لكونها كانت تتميز بجودتها ورخص ثمنها ومسايرتها للعصر والنمو الديموغرافي.6

فمثلا أدى استيراد الحرير والنسيج الاصطناعيين من فرنسا والدول الأوربية، وكذا الملابس والمنسوجات الاصطناعية من اليابان إلى انهيار حنطة الحرّارة، ونفس الشيء ينطبق على استيراد الجلد الاصطناعي والجلود الجاهزة من أوربا التي أدت إلى تأزم حرفة الدباغة والحرف المرتبطة بها.7

بالإضافة إلى المواد الأوربية، نجد منافسة المصنوعات الأجنبية الأخرى، وخاصة المنتوجات اليابانية الرخيصة الثمن، التي عرفت رواجا كبيرا بأسواق المغرب، إذ أدخلت اليابان إلى المغرب

حوالي 350 ألف زوج من الأحذية البلاستيكية سنة 1933، وكانت هذه الأحذية رخيصة في الثمن وعملية في المشي، مما جعل الإقبال عليها كبيرا.8

كما تفننت مصانع اليابان في محاكاة بعض المنتجات الحرفية التي تخصص فيها المغاربة، كالبلغة وغيرها من المنتجات الضرورية كالقفطان والمنصورية والجلابة، وأصبح اليابان يعد في الصف الثاني من البلدان المصدرة للمغرب بعد فرنسا،9 التي قامت بنفس الأمر، حيث يصرح روني ليكليرك أنه قام بجمع عينات من الأنسجة يمكن تقليدها بفرنسا ثم العمل على تصديرها للمغرب.10

بالإضافة إلى المنافسة الخارجية للمنتوج المغربي، هناك المنافسة الداخلية والمحلية، خاصة بالمدن الكبرى كفاس ومكناس والرباط، حيث مارست المعامل الأجنبية منافسة قوية على الإنتاج الحرفي بالمغرب، مما أدى بأغلبية المعامل إلى الإغلاق.

وعمقت من أزمة الإنتاج المحلي قلته التي لم تكن تلبي طلبات المستهلكين، مما سبب خللا في العرض والطلب، وكذا ضعف جودته الناتجة عن إخلاص الحرفيين لأسلوبهم العتيق في الإنتاج، وضيق أفق ابتكارهم لأنواع جديدة من المنتجات المستوردة المتميزة بجودتها ورخص ثمنها،11 في مسايرة لذوق الزبون المغربي الذي انجذب للمنتجات الأجنبية، خاصة فئة الشباب والنساء، حيث أصبح جل شباب المغرب يحتذون الحذاء الرومي،12 نظرا لانخفاض سعره، وارتفاع جودته.

فبينما الحذاء الأجنبي صقيل وقابل للتنظيف والتجديد كل يوم بذهن مخصوص، إذ بالحذاء المغربي لا يستطيع أن يثبت أمام قطرة من المطر، أو نقطة واحدة من الوحل، فيفقد قيمته سريعا. وقد أدى ذلك إلى إفلاس العديد من الصناع التقليديين، وثم إغلاق العديد من المحلات، خاصة في سنوات 1935 و1936م، التي شكلت تراجع القدرة الشرائية للمواطن القروي،13 في وقت اكتظت فيه السوق الأوربية بالمنتجات المستعملة، فمثلا في سنة 1936، بيعت بالأسواق المغربية ما قيمته 157.988 فرنكا من الأحذية الأوربية المستعملة، وكان للتجار اليهود بفاس اليد الطولى في استيراد هذه المنتجات الأوربية،14 مما انعكس سلبا على الحرفيين بهذه المدينة.

3. اكتساح مبادئ النظام الرأسمالي للحرف التقليدية :

لم تحمل التجارة الأوربية إلى فاس المنتجات العينية فقط، بل حملت أفكارا ساهمت في تفجير هذه الحرف من الداخل، وتتجلى هذه المبادئ في مبادئ النظام الرأسمالي، حيث لجأ

الحرفيون الفاسيون إلى اقتباس الآلات وإدخالها في دورة الإنتاج، فكانت حرفة الحرير والصياغة سباقة لهذا التبني، اعتقادا من الحرفيين أن تفوق الصياغة الأوربية لا يمكن الوقوف أمامها إلا باعتماد الآلات.

كما غزت الحرف مفاهيم رأسمالية، مثل الحرية في الإنتاج وتجاوز رقبة أمين الحنطة والمحتسب، وأعرافها كالجد والإخلاص في العمل ونبذ الغش، ومبادئ أخرى مثل الحصول على الربح بأيسر السبل وفي أقل وقت وجهد، فأصبحت المنتجات الحرفية يكتنفها الغش في صنعها، فكان هذا من بين الأسباب التي دفعت مصر إلى التوقف عن استيراد البلاغي المغربية، فمثلا يتم تدليس صنع هذه البلاغي بتعويض الجلد المقوى بالكاغيد في أفرشتها،15 أو طبقة من الطين،16 فانعدم بذلك الشرف المهني- تاج الحرف- من عمليات التصنيع، وساهم كل هذا في اتجاه الحرف نحو الاضمحلال والانحطاط.

4. ضريبة الترتيب و أثرها على الحرف

عملت فرنسا على استصدار الظهير المنظم للترتيب في 10 مارس 1915، لتحصل بذلك على أهم مورد جبائي استفادت منه إدارة الاستعمار في التدبير المالي لمقاولتها بالمغرب، وفي نسف الكثير من البنى المجتمعية بعد إعادة ترتيب البيت المخزني من جديد إثر عودة القواد والشيوخ والمقدمين إلى موقع عملهم بشكل أكثر تنظيما وإحكاما، فانهار ما تبقى من مقومات العالم القروي، وأدت بلترته وتشريد سكانه إلى التحاقهم المفرط بالمدن التي تكدست وتشوهت.17

كانت ضريبة الترتيب تؤدى في البوادي على المواشي والمزروعات حسب المساحة والإنتاج والمردود، وفي المدن تشمل ضرائب مباشرة كالضريبة الحضرية والضريبة المهنية وضريبة السكن، وضرائب غير مباشرة كحقوق الأبواب والأسواق، والضرائب التي تفرضها البلديات، وخلال الحرب العالمية الثانية فرض على المغاربة أداء تبرعات الدفاع والإخاء، وقد حصلت فرنسا على مداخيل ضريبية مهمة طيلة استعمارها للمغرب.

تكلف القواد والشيوخ بمهمة جمع الضرائب في قبائل وأحواز فاس، بصفتهم أعضاء في لجن الإحصائيات، وكانوا يحصلون على عشرة بالمئة من مداخيل ضريبة الترتيب كأجور لعملهم، يضاف إليها جزء من حقوق الأسواق، فإذا زاد القائد أو الشيخ على هذه الحقوق، فإنه يعاقب قانونيا من طرف سلطات الحماية إما بالطرد من الوقيف أو بإجراء إداري كالذعيرة، وخصوصا إذا كان القائد يطبق ما كان يسمى قديما بالفريضة على القبيلة، إلا أن

المراقبون الفرنسيون تغافلوا عن تطبيق أي إجراء إداري ضد بعض القواد من أمثال القائد عمر ولد حميدو الذي استخدمه الجيش الفرنسي ضد محمد بن عبد الكريم الخطابي، والذي جمع ثروة ضخمة على حساب الفلاحين الفقراء من قبائل مرنيسة وصنهاجة والبرانس، وحصل على أراضي وسلفات، وقام بمعاملات تجارية مشكوك فيها، وبنى دارا بفاس، فقدرت ثروته آنذاك ب 1.256.000 فرنكا، إضافة إلى 321 هكتارا كان يملكها18، مساهما بذلك في إفقار صغار الفلاحين، ودفعهم إلى الهجرة نحو المدينة لتزيد من حدة مشاكل الحرفيين.

وكمثال للضرائب الغير المباشرة، فقد كانت تؤدي عن الجلود الخام نوعين من الضرائب:

- ضريبة الأبواب، تختلف حسب نوعية الجلد، حيث تقدر ب30 فرنك للقنطار بالنسبة لجلد الماعز والغنم، و15 فرنك للقنطار بالنسبة لجلد العجول.

- ضريبة بلدية: عند دخول الفندق.

تضاف لهذين الرسمين، ضريبة لفائدة مالك الفندق، تؤدى عن كل جلد يتم بيعه بالفندق.19

يتم بيع الجلود الخام بحضور عدول يسجلون اسم البائع والمشتري لإثبات البيع.

تباع جلود الماعز بفندق السبيطريين بحضور ستة عدول، أما في الفنادق الأخرى، فلا يوجد إلا عدلين أو ثلاثة، ويجلسون عند باب السوق، فلا يخرج أي بائع أو يشتري قبل تسجيل الجلود ودفع مقابل للعدول عن عملية التسجيل، هذا المقابل يختلف حسب نوعية الجلود.20

وقد خلفت الضرائب استياء الحرفيين بفاس وغيرها من المدن المغربية، ونذكر على سبيل المثال السخط والاستياء الذي عبر عنه الحرفيون والتجار سنة 1920، إثر فرض سلطات الحماية لضريبة تجارية (البتانتا)، ثم ضريبة "الكياب" (جمع كيب، أي السترة التي تعلو وتغطي الدكان أو المنزل)، حيث نزلوا إلى الشوارع لأول مرة بالرباط وسلا، في بداية الأمر، ثم عمت المظاهرات بعد ذلك مدنا مغربية أخرى من بينها فاس.21

ثانيا: التحولات التي عرفتها الحرف التقليدية بفاس

أدى التغلغل الاستعماري إلى فقدان الاقتصاد المغربي لتوازن قطاعاته، فالإنتاج الفلاحي بتر عن الإنتاج الحرفي، وهذا الأخير لم يعد يجد موارده الأولية في النشاط الفلاحي، والتجارة تحولت من تصريف إنتاجهما إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة 22، وقد انعكست هذه التغيرات بشكل متباين على الحرف التقليدية بمدينة فاس.

1. **الحرف المتضررة**

أبرز الحرف التي تضررت خلال مرحلة الحماية هي حرف الحرير والدرازة والحرف الجلدية.

فبالنسبة للحرف الجلدية، يرجع تراجع إنتاجها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى منافسة الدول الأجنبية، وعجز الحرفيين عن مواجهة هذه المنافسة بسبب غلاء المواد الأولية، خاصة الجلود التي تم استنزافها بفعل تصديرها من قبل المعمرين إلى الخارج، مما دفع بالحرفيين، وأمام رخص ثمن المنتجات الأجنبية، إلى محاولة التخفيض من التكلفة على حساب الجودة، وهو ما أفقد المنتجات الفاسية أسواقها الخارجية، خاصة السوق المصرية...23

وعرفت صناعة الحرير ذروة أزمتها ما بين 1934 و 1936، حيث تقلص عدد حرفيها وتراجع إنتاجها، فبعد سنة 1938، تخلت النساء الفاسيات عن ارتداء المنسوجات الحريرية، فاختفت مثلا "سبنية الحرير"(وهي غطاء للرأس) من الأسواق، كما أنها لم تعد تصنع بفاس وحلت محلها مناديل مستوردة ومصنوعة من الحرير الاصطناعي، فأدى ذلك إلى تأزم هذه الحرفة التي أصبح حرفيوها يعيشون في بؤس اجتماعي مدقع24.

كما تراجعت صناعة الأحزمة الحريرية بسبب منافسة الأحزمة الأجنبية، خاصة الأحزمة الصينية الرخيصة، مما جعل هذه الحرفة شبه منقرضة.25

وتراجعت حرفة الدرازة التي تشكل أساس حرفة النسيج، ونخص بالذكر، حرفة البروكار التقليدي، التي تعد من الصناعات التقليدية الفنية التي يتميز بها الصانع التقليدي بمهارات ذهنية عالية وبجهد كبير، نظرا لما تتطلبه من تركيز وصبر أثناء ممارستها، حيث يستخدم الصانع يديه ورجليه وعقله في آن واحد بتشغيل مجموعة من الأدوات والتجهيزات في دقة متناهية وفي تناسق تام،حيث بقي إنتاج هذا النوع من النسيج يصنع نهاية القرن العشرين بالمغرب من قبل وحدة إنتاجية واحدة، هي المتواجدة بفاس والتي يرأسها المعلم عبد القادر الوزاني، بواد الزحون، فالبروكار هو إذن منتوج ناذر وفي طور الاندثار.26

كما تضررت حرف الصوف، مما دفع صناع الجلابيب إلى استيراد النسيج الأجنبي "الملف" الذي أصبح يعتمد عليه في حياكة الجلابيب عوض الصوف المحلية. في حين تدهورت أوضاع النحاسة بفعل منافسة النحاس المستورد من فرنسا وبلجيكا، فأرغم العديد من حرفيها الذين تراجع عددهم إلى الربع، على الهجرة من فاس للبحث عن العمل في الدار البيضاء ومراكش.27

2. الحرف المنقرضة:

إذا كانت الأزمة عامة على جميع الصناع التقليديين، فإن بعض الحرف ظلت صامدة ومحافظة على وجودها، إما لكونها نالت اهتمام وإعجاب الأوربيين كحرفة الزرابي مثلا، أو لأنها استطاعت مسايرة التطور التقني للمنتجات المنافسة، في حين كان مصير بعض الحرف هو الاندثار، لكونها عجزت عن مسايرة تغيرات ومستجدات الظروف الجديدة، فإلى حدود سنة 1923 اختفت ما بين 25 و 30 حرفة، وأبرزها حرفة النواعرية وصناعة الأسلحة وصناعة الفوانيس والأقفال والبلاغي السوداء وصناعة الصناديق الخشبية وحرفة موسيقى المواكب، وحرفة صناعة الأمشاط الخشبية والخراطة وحرفة الرحى التقليدية وحرف النقل، وواكب انهيار هذه الحرف اختفاء العديد من المنتجات الحرفية الأصيلة التي كانت تجسد الحضارة المغربية بفاس، كلباس القفطان المطرز بالذهب والحرير وتوابعه.

كما اضمحلت عادة لباس الجلابة والبلاغي في أوساط الشباب لانتشار طريقة "موضة" ارتداء "الزي" الأوربي، والذي يتوفر على جيوب لحمل حافظة نقود صغيرة "بزطام"، مما أدى إلى اندثار حرفة الشكايرية بانتفاء سبب وجودها.28

وعموما، ترتب عن انهيار هذه الحرف انضمام أعضائها لصفوف البؤساء والعاطلين بالمدينة التي أصبحت تعج بهم.

3. الحرف المنتعشة و المهن الجديدة بفاس

استفادت في ظل الحماية بعض الحرف، لكن ذلك كان مؤقتا وفي حالات استثنائية، حيث اعتنت بها إدارة الحماية وحافظت عليها لمصلحتها واعتبرتها عاملا لتنشيط السياحة والتجارة بالمدينة، ولتصديرها للخارج نظرا لتزايد الطلب عليها، خاصة بعدما تعرف عليها الزبناء بالمعارض التي أقامتها إدارة الحماية لهذا الغرض، وأيضا لاستغلالها سياسيا في الدعاية لانجازاتها في المغرب.

أقدمت سلطات الحماية على إعداد مشروع يهدف إلى تمكين حرفتي الدباغة والفخار من التوفر على الآلات العصرية، واعتماد تقنيات وأساليب جديدة في العمل، ويتضمن هذا المشروع إحداث ورشات من معامل تسمى بالمعامل النموذجية

وقد قام مدير معامل الدباغة النموذجية بدراسة هذا التنظيم وأسواق الجلد بفاس قصد إنشاء اسمرار**(Hale)** للجلد خارج المدينة القديمة، غير أن الدباغين عارضوا هذا المشروع، ورفضوا نقل سوق الجلد، لأن ذلك سيلحق بهم أضرارا وسيمكن فقط التجار الكبار من

احتكار تسويق الجلود، وبعد دراسة جديدة لهذا المشروع، تبين أنه سيؤدي إلى تضرر صغار الدباغين وتجار الجلود،

كما انتعشت حرفة تسفير الكتب، وكذا التطريز بماء الذهب على الجلد، ووجه إنتاجها مع بداية الثلاثينات إلى التصدير، وأصبح يشتغل بها سنة 1934 زهاء 48 عاملا، غير أن اعتمادها على الذهب المستورد ذي الجودة الرديئة أدى إلى إضعافها.29

وانتعشت حرفة الزليج الفاسي ابتداء من 1912،30بتشجيع من ليوطي، ويتضح هذا الانتعاش من خلال شهادة بروسبير ريكار بقوله: " فالمحافظة على المدن القديمة، وإصلاح معالمها التاريخية، شجع الفنون الأهلية ...، وأدى إلى استخدام اليد العاملة المحلية التي حصلت على أجور محترمة"،31 مما أفرز حركة جديدة داخل المدينة، انتعشت معها الأسر المهتمة بحرف الفنون المعمارية التقليدية، وهو إجراء هدف ليوطي من خلاله أساسا إلى نهج سياسة تقربه من قلوب المغاربة،حيث يظهر من خلالها احترامه للموروث الحضاري للمغاربة.

نزع ليوطي كذلك نحو إظهار سياسة الحماية مطبوعة بالمحافظة على الشرعية، وإظهار أن المغاربة يحكمون أنفسهم بأنفسهم، مما أعطى امتيازا للأعيان والقيادات المحلية وبعض الزعامات الدينية أن تقوي نفوذها وتستفيد أكثر من الوضع الجديد، والتي وبحكم وجاهتها ومركزها الاجتماعي والاقتصادي والاعتباري، لعبت دورا في استمرارية وانتعاش الكثير من الحرف التقليدية الفنية، خصوصا الحرف المرتبطة بالمعمار وفنون الخشب وغيرها من الحرف التي استطاعت أن تصمد وتقاوم الأوضاع الجديدة.

فقد سارعت جل الشخصيات التي كان لها علاقة أو منصب في إطار المخزن، والتي اجتمعت لها أموال كثيرة، إلى بناء منازل أو قصور أضفت عليها ، مظاهر الرخاء والعظمة، وتعتبر هذه الفئة هي الوحيدة، التي أقامت هذه البنايات خلال هذه الفترة من الحماية، وذلك بدائرة المدينة بصفة خاصة، وقد كانت تملك أكثر من منزل، فمعظمهم كان يملك من منزلين إلى ثلاثة، وذلك تبعا للزوجات التي تحت نفقته.32

وبذلك يمكن التأكيد أن الحرف الفنية الراقية حافظ على استمراريتها أغنياء البلد وأعيانه ووجهاؤه والسياح الأجانب الأوربيون، أما الحرف البسيطة والشعبية، فقد حافظت عليها الطبقات الشعبية، وحرف أخرى قد تكون انقرضت بفعل الواقع الجديد والسريع التحول.

كما تعززت الحرف التقليدية بشكل تدريجي بمجموعة من الحرف اليدوية والمهن التي استلزمها نمط الحياة العصرية والمدنية المستحدثة على النمط الغربي بمعطياته التقنية

والصناعية، وبذلك ظهرت صناعات خدماتية تعد امتدادا لصناعات خدماتية في موطنها الأصلي، كالصناعات المرتبطة بإصلاح السيارات والعربات المختلفة، والصناعات التي انطلقت بانتشار الكهرباء كالنجارة المعتمدة على آليات متطورة، والحدادة والتلحيم والصباغة العصرية والخياطة العصرية المعتمدة على آليات كهربائية أو ميكانيكية، والحلاقة العصرية.33

ومن الحرف الجديدة التي ظهرت بفاس، نذكر حرفة الصطارمية،34 وهي تشكل حنطة جديدة جاءت على أنقاض حنطة أخرى هي حنطة الشكايرية، والتي لم تعد تلقى طلبا في السوق المغربية، مما دفع أصحابها، ومنذ سنة 1912 إلى صنع الصطارم الموجهة للتصدير، فتزايد عدد صانعيها، لتصبح الحنطة، وبحلول 1937 تضم 124 معلما.35

ثالثا: تدخل سلطات الحماية لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية

لفهم الإجراءات التي أقدمت عليها سلطات الحماية لفائدة الحرفيين بشكل عام، لا بد من وضعها في إطارها التاريخي، وفي هذا الإطار فقد أقدمت سلطات الحماية على هذه الإجراءات بعدما أصبح المغرب يرزخ تحت نير الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة، وتنامي سخط الحرفيين وتحركات كتلة العمل الوطني من جهة ثانية، ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا سنة 1936 التي اتسمت سياستها بتفهم مشاكل المستعمرات،36 بعدما اقتصرت طيلة الفترة السابقة على محاولة تنظيم قطاع الصناعة التقليدية من خلال خلق مكتب الحرف سنة 1917 ومصلحة الفنون الأهلية سنة 1920، ومركزة كل ما يهم الحرف من إنتاج ومراقبة وتصريف بعض المنتوجات الحرفية، مع التركيز على سياسة المعارض لتحقيق ذلك، فلم يتم القيام بإدخال أي تعديلات على النظام الحرفي، وتم الاكتفاء بدراسته عن بعد، عن طريق تلك الأبحاث التي كانت ترسل للإقامة العامة، والتي تمخضت " عنها ما عرف بعينات أو نماذج من الزرابي المغربية**Les corpus des tapis marocain** ، وذلك في إطار سياسة سلطات الحماية خلال هذه الفترة التي اتسمت بمقاربتها الثقافية والفنية للمنتوج الحرفي برمته.37

اقتصر تدخل إدارة الحماية على استصدار ظهائر للحد من تدهور بعض الحرف التي كانت تصدر إلى الخارج، وتعد موردا هاما للعملة الصعبة، فتم إصدار ظهير 22 ماي 1919 تم بمقتضاه إحداث طابع للدولة يوضع خصيصا على الزرابي المغربية، بهدف ضمان صحة أصل

وإثبات جودة الزرابي المغربية ونوعها،38 كما هدف ظهير 25 أبريل 1934 والذي يمنع استيراد الأحذية الصينية إلى المغرب إلى الحد من الأزمة الذي لحق بصناعة الأحذية المغربية.39

وكانت سنة 1937 سنة عدم الاستقرار والحيرة بالمغرب، فقد عرف قطاع الصناعة التقليدية أزمة خانقة، وتدهورت وضعية الصانع التقليدي، وكانت ملامح الحرب العالمية الثانية بادية في الأفق، أضف إلى ذلك آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، وقد حملت هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الاعتبارات السياسية سلطات الحماية على اتخاذ عدة إجراءات لإنقاذ الاقتصاد الأهلي، وجاءت على ضوء تلك التقارير والدراسات التي قامت بها مصلحة الفنون الجميلة وكذلك تقارير المراقبين المدنيين، والتي قدمت صورة واضحة للحالة المزرية التي توجد عليها الحرف بالمدن، وخاصة مدينة فاس، كما قامت باقتراح الحلول الواجب اتخاذها لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية.

من أبرز التقارير التي أكدت على ضرورة القيام بإصلاحات في قطاع الصناعة التقليدية، تقرير كْواشون،40الذي أشار في مقاله بعنوان الحرف التقليدية؛ أزمة حالية وحلول ممكنة، إلى التدهور الاقتصادي الذي أوجد الفقر والحاجة ، مما يستوجب ضرورة تدخل إدارة الحماية ، ليس عن طريق تقديم تعويض عن البطالة ومساعدات، وإنما يجب توفير فرص عمل بغية إنعاش السوق الداخلية، والحصول على موقع في السوق الخارجية.

أدركت إدارة الحماية الخطورة التي ستنجم عن اتحاد البورجوازيين والحرفيين، فأقدم على فصل الحرفيين عن البورجوازية المتمردة ودعم هويتهم الخاصة، واستجاب لبعض مطالبهم من أجل كسب رجال متعاونين وأوفياء في المستقبل، يخلفون البورجوازية الحضرية التي أغدق عليها ليوطي باهتمامه ومودته، ولكنها أصبحت تشكل خطورة على إدارة الحماية، بعد الوزن الذي كسبه الوطنيون الشباب.41

وعلى عكس السياسة الحرفية بالجزائر التي أدت إلى خلق طبقة عمالية متحركة قابلة للانفجار في أية لحظة، فإن نوجيس اهتم بالوضعية المزرية للحرفيين الذين عانوا من المنافسة الأجنبية والمكننة وكساد الأسواق التقليدية، ولهذا دعا إلى تأسيس الطوائف الحرفية بموازاة النقابات العمالية الأوربية، وتبديد اتهامات الحرفيين بكون فرنسا هي المسؤولة عن وضعيتهم بهدف منعهم من الانضمام إلى صفوف المقاومين، فقام بعدة إصلاحات أهمها:

1. **سياسة القـروض:**

أمام استفحال أزمة الحرفيين بفاس، وقف الجنرال نوجيس على الكارثة التي هددت الأغلبية العظمى منهم

وفي ماي 1937، جدد دعوته للعناية بالحرفيين أثناء معرض الصناعة التقليدية، حيث طالب من أعضاء الغرفة التجارية المشرفين على المعرض بضرورة تجديد وتطوير الصناعة التقليدية المغربية لتأمين مستقبل الحرفيين ومستقبل المغرب مستطردا: "إلى حدود التدخل الفرنسي، كانت وسائل الحرف موجهة للاستهلاك المحلي، محافظة على أشكالها التقليدية ونماذجها وألوانها، وبعد الاحتكاك مع الرأسمالية... أصبح الصناع يعيشون أزمة حقيقية بسبب ركود السوق الداخلي والمنافسة الأجنبية، وهو ما خلق اختلالا في التوازن بين المنتوج الحرفي الضعيف والحاجيات الضخمة المستوردة، لذا يتوجب على الدولة مراعاة الحرف والقيام بدعم جريء لها ، وتدعيم فعلي بالمساعدات المالية، وتأمين الشغل وتحديد الأسعار."42

وكانت القروض تمنح من طرف صناديق الإدخار والقرض المغربي الذي تأسس سنة 1937، يشرف على تدبيرها أمين الحنطة، وشكلت هذه القروض التجهيزات الأساسية لنشاط الحرف المغربية بالنظر إلى حجم النتائج التي حققتها، كما كانت تمنح تسهيلات من أجل تسديد الدين، إما بشكل موسمي أو سنوي، كما تميزت قروض الصناعة التقليدية بمنح قروض جماعية لجميع الأعضاء بحنطة واحدة، وتمنح لمدة 5 سنوات، وكان يشترط في ذلك التسجيل في كنانيش الضريبة المهنية (البتانتا)، وتكفل السلفات بضمانة شخصية أو بالرهون العقارية كإيداع رسوم الملكية المتعلقة بعقار المقترض.43

وكانت تشرف على توزيع القروض لجنة تتكون من رئيس المجلس الإداري للصندوق أو نائبه ورئيس المصالح البلدية ونائب المدير العام للمالية والمحتسب وأمين الحرفة التي ينخرط فيها صاحب القرض.44

كان الهدف من هذه القروض هو تمكين الحرفيين من الحصول على المواد الأولية بأسعار جيدة وانتظار الأوقات المناسبة للبيع، ولم تكن هذه القروض سوى أشكالا جديدة لصناديق القروض الفلاحية على شكل قروض صناعية، وقد توجت هذه القروض بفتح ثلاثة صناديق جهوية جديدة للادخار والقروض "الأهلية" بكل فاس والدار البيضاء ومراكش سنة 1938.

فمن الناحية العملية، كان اقتران القرض الفلاحي بالقرض الحرفي يفسر التكافل الذي يجمع في بلد فلاحي المدينة بضواحيها وباديتها، فالسوق الداخلي الذي يتكون في معظمه من

الفلاحين كان يشكل سوقا استهلاكيا للمنتوج الحرفي، والحرفيون بدورهم كانوا الزبناء الرئيسيين لمنتوجات البادية، وهذا التكامل للأدوار هو الذي خلق نوعا من التوازن النسبي بين المدينة وباديتها.

وأعطيت تعليمات إلى رؤساء الجهات من أجل توضيح أهداف القروض المتمثلة في تنشيط التعاونيات والرفع من القدرة الإنتاجية للحنطات الحرفية، وتهيء الشروط لإعادة إحيائها من جديد، فكانت تتدخل السلطات الإدارية في مهام مراقبة نشاط الحنطات بقيام الفرق المهنية بمسؤولياتها في توزيع الأموال التي حصلت عليها، وبهذا الأسلوب حققت القروض نجاحا كبيرا، إذ تمكن صندوق فاس لوحده من توزيع 450.000 فرنك، فتمكن الحرفيون من الحصول على المواد الأولية وشراء الوسائل الضرورية، فارتفعت بذلك الصادرات وتم امتصاص البطالة التي كانت تعاني منها الحرف سنة 1937.

وقد خضعت القروض لموافقة السلطات التي تختار التعاونيات حسب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والكفاءة في تدبير السياسة المالية، كما أن حسن السيرة شرطا أساسيا لحصول الحرفي على القرض، وقد حققت سياسة القروض هذه نجاحا في نظر سلطة الحماية من جهة لتمكن الحرفيين من استرجاع 99،7% من نسبة الدين، ومن جهة أخرى - وهذا الذي جاءت من أجله- هو ربط الحرفي بمهنته وبمؤسسات الحماية، وهو الأسلوب الذي روعي لضمان الاستقرار بالبلاد، وقد اعتبر نجاح هذه السياسة انجاز اجتماعي، وفي نفس الوقت إنجاز اقتصادي معيشي.45

2. الإطار التعاوني:

أكد روبير مونطاني، أن مساعدة الحرفيين، والذين يمثلون الطبقة الوسطى بالمدن وعنصر استقرارها، لن يتم فقط عن طريق الحماية الجمركية أو تقديم قروض، لأنه من الخطير أن يتم تقديم قروض لحرفيين لا يستطيعون بيع منتجوهم، أو إخراجه للسوق في ظروف جيدة، لذلك يجب حماية السوق الداخلية من غزو المنتجات الأجنبية، وكذا العمل على تحديث الحنطات عن طريق تجميعها حسب المادة الأولية المستعملة في الإنتاج، وذلك للتقليل من عددها، بشكل يسمح بالاستفادة من القروض المقدمة، وتنظيم عمليتي الشراء والبيع.46

نما القطاع التعاوني الأهلي في إطار ظهير 24 أبريل 1937 الذي سمح للشركات الاحتياطية المغربية بتأسيس تعاونيات الحبوب، وظهير 8 يونيو 1938 الذي سمح للصناع التقليديين

والفلاحين بتأسيس التعاونيات الفلاحية وتعاونيات الصناعة التقليدية، فضلا عن تأسيس التعاونيات في إطار جمعيات تحكمها الشريعة الإسلامية47، وذلك تحقيقا للأهداف التالية:

1- امتصاص ما يمكن من اليد العاملة التي كانت تئن تحت وطأة البطالة والبؤس لصرفها عن التفكير في مقاومة سلطات الحماية وتحقيق استقلال البلاد .

2- تغطية حاجيات الدولة الحامية في بعض الصناعات والمنتجات الصغرى والمتوسطة بواسطة هذه الوحدات المنتجة الصغرى.

3- محاولة التغلغل في الطبقات الشعبية عن طريق تقديم بعض المساعدات المادية والإدارية.48

لم تكن الظروف النفسية ملائمة تماما لتأسيس التعاونيات الحرفية، نظرا لتغليب المصلحة الذاتية والنزعة الفردانية الضيقة التي كانت تطغى على سلوك الحرفيين، وعدم انضباطهم للأنشطة والبرامج المسطرة للتعاونيات، وكذا غياب الأسلوب التعاوني الجماعي، فأقدمت إدارة الحماية على محاولات أولى بإنجاز تعاونيات صغرى بمدينة فاس، تحافظ على شكلها المغربي وتمتلك وسائل بسيطة، وخول للمعنيين تدبير الجزء الأكبر من التنظيم الجديد، فكان لهذا الإجراء قيمة تربوية تمثلت في دعوة الحرفي لبذل المجهود لمساعدة الدولة، بدل دعوته للاستفادة من أنشطة الدولة، فكان أول برهان قدمه الحرفي المغربي هو سعيه الحثيث إلى مضاعفة المجهود والعمل على تحسين ظروف العيش."ندرك أن الاقتصاد شرط أساسي للسياسة، وأن المبادلات العملية ستدفع إلى تطور حقيقي، فعلى التعاونيات مراعاة الجودة، في حين ستتولى الإدارة تصريف المنتوج".49

لم تقم الحماية فقط بتجديد وإصلاح التعاونية في بعدها الاجتماعي والمؤسساتي، ولكنها أقرت بضرورة تحسين المنتوج ومراعاة جودته وفتح أسواق جديدة للتعاونيات بالمغرب عن طريق سياسة توجيهية أكثر منها تقنية، فالمنتوجات الحرفية ظلت تقليدية ولم تراع لا متطلبات السوق العالمية والحاجيات السياحية، ولا أيضا تطور السوق المغربية، بعدما أصبح المستهلك المغربي يقبل على المنتوجات الأجنبية، وهو ما كان يعرضها للكساد والإفلاس بسبب المنافسة الأجنبية، وعلى هذا الأساس؛ تم رسم إطار توجيهي لتطوير المنتوج الحرفي، وإقامة علاقات تجارية بين المدينة وضاحيتها لتوجيه وتصريف إنتاج التعاونيات.

كما قامت الوكالة الصناعية المغربية والمكتب الشريف للتصدير بالبحث عن العروض الجديدة للطلبات، وحصلا على قرض بلغ 200.000 فرنك من أجل القيام بالدعاية لها

والبحث عن طلبات للعروض، ونتيجة لهذا الانفتاح ضاعف الحرفيون منتوجاتهم التقليدية، كما أخذت المعارض ما بين 1938 و 1939 أبعادا وأشكالا أخرى في طابع أنيق، تعرض خلاله المنتوجات على واجهات الأبواب الزجاجية عوض التكديس والإهمال التي كانت تعرض بها.

بالرغم من هذه الإجراءات، والتي تبدوا ظاهريا أنها تصب في مصلحة الحرفي المغربي، إلا أنها كانت تهدف بالأساس إلى المزيد من الاستغلال واستنزاف القطاع الحرفي، فخلافا للقوانين التي كانت تدير التعاونيات الأوربية، كان قانون 8 يونيو 1938 ناقصا و جد معقد، ويتعارض مع المبادئ التعاونية المتعارف عليها عالميا، وقد عزز هذا الظهير الدور السلطوي للحماية من حيث يبين نوعين من المراقبة: مراقبة مديرية المالية ومراقبة مديرية الداخلية، وعمليا كان ممثل سلطة المراقبة ينتخب دائما كمسير مساعد في مجلس إدارة التعاونية.50

لم يستفد القطاع التعاوني الحرفي من أية إعانات أو مساعدات لضمان انطلاقه، وهذا ما يفسر العدد الضئيل من التعاونيات المحدثة في هذا القطاع، فقد تأسست ما بين 1938 و1955م، 33 تعاونية إنتاجية حرفية، بل لم يبق منها سنة 1955 سوى 24 تعاونية للصناعة التقليدية.

إن فكرة عصرنة الصناعة التقليدية عن طريق توأمة "الأوراش النموذجية" والتعاونيات كانت فكرة ظاهرية لم تكن فقط تهدف خدمة الصناع التقليديين، فقد تم إحداث 26 ورشا نموذجيا مجهزين بآلات تقنية جد متطورة ومسيرين من طرف تقنيين مؤهلين، غير أن هذه الأوراش كانت تسدد الخدمات بمقابل للتعاونيات، ولم يتم مباشرة عملية تكوين الصناع التقليديين على الاستئناس بهذه الآلات واستعمالها كما كان مقررا من قبل.

ولم يتم قط مباشرة عملية تمليك هذه الأوراش من طرف التعاونيات، بل بقي الورش النموذجي مؤسسة تقنية تحت إدارة تقني "مصلحة المهن والفنون المغربية" التي كانت تابعة "لمديرية الداخلية".

إن وضعية التعاونيات تتضح من خلال الملاحظة التي أبداها خبير منظمة العمل الدولية، السيد موريس كولمبا خلال المهمة التي قام بها إلى المغرب ما بين 24 نونبر 1957 و19 دجنبر 1957: "أن الوسط المغربي لم يعرف التعاون بالمفهوم المتعارف عليه، فنادرا ما يكون المعنيون أعضاء بصفة طواعية أو مشاركون حقيقيون في الإدارة والتسيير في التعاونيات..."."51

3. إقامة المعارض التجارية بفاس:

عمدت سلطات الحماية الفرنسية إلى تنظيم تظاهرات تجارية قصد تطوير التجارة الفرنسية في البلاد لتحل محل التجارة الألمانية-النمساوية، ولتهيئ البلاد للاستغلال الاقتصادي الشامل، حيث أقدمت إدارة الحماية على تنظيم معارض للصناعة التقليدية والفلاحة والتجارة بالمدن المغربية الكبرى، فكان أول المعارض التجارية بمدينة الدار البيضاء سنة 1915م، والذي شاركت فيه مدينة فاس بجناح تبرع فيه البعض بأشياء يندر وجودها عند سواهم، وكان أبرزهم السيد المحتسب إدريس المقري ومولاي إدريس العمراني، قبل أن تنجز معرض فاس في السنة الموالية باعتبار أن المعارض "هي أقوى العوامل وأنجع الوسايل [هكذا] لترويج التجارة والصنائع وجلب الذخائر والبضايع من أقاصي الأماكن والمواضع وهي الطريقة الوحيدة لاستدرار الأموال"52.

بعد هذا المعرض الأول لسنة 1916، أصبح معرض فاس يكبر وينمو سنة بعد أخرى خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعرف تطوره الكبير في فترة الثلاثينات، حيث اتخذ طابع معرض للصناعة التقليدية والفلاحة والصناعة والتجارة، وتحددت وظيفته في تنشيط وإنعاش الحرف لهذه القطاعات سوار المغربية أو الاستعمارية، كما عمل على فتح الأسواق، ليس فقط داخل المغرب، وإنما أيضا خارجه أمام المنتجات بجهة فاس.

ولتحقيق هذه الأهداف، شجعت إدارة الحماية إنشاء جمعية محلية تعنى بتنظيم هذا المعرض، حيث تم الإعلان عن تأسيس جمعية "لجنة معرض الصناعة التقليدية والفلاحة والصناعة التقليدية" بفاس بتاريخ 30 نونبر 1934، بعد حصول الجمعية على ترخيص من محكمة الدرجة الأولى بفاس، وحصلت على الموافقة الإدارية بالرباط بتاريخ فاتح دجنبر 1934، وقد نص قانونها الأساسي على كونها جمعية ذات استقلال ذاتي وتتمتع بكامل الحرية في إدارة شؤونها وفق أهدافها وتصورها الخاص، تبعا لظهير 24 ماي 1940، كما لها صلاحيات في التصرف في ممتلكاتها، وإقامة أنشطة المعرض السنوية، وصرف أموالها، ووضح بندها الثاني من قانونها الأساسي هدفها المتمثل في تنظيم معرض كل سنة لتنمية وتشجيع الصناعة التقليدية بصفة خاصة، والفلاحة والصناعة والتجارة بصفة عامة بالمدينة.53

المصاريف المالية لتنظيم معارض فاس ما بين 1934 و1943[54]

السنوات	1934	1935	1936	1937	1938
المبالغ	189.357	40.254	61.946.	76.133.	77.152.

المالية بالفرنك	02.	05.	98	33	57
السنوات	1939	1940	1941	1942	1943
المبالغ المالية بالفرنك	116.061	....	58.186.61	124.673 61.	15.969.70

وعموما، فقد تلقى الحرفيون ضربة قاسية بعد دخول الاستعمار إلى المغرب نتيجة فقدان المجتمع للتوازن القائم قبل هذه المرحلة بين الحاضرة والأرياف، وتغلغل الإنتاج الرأسمالي ببنياته الصناعية ومؤسساته التجارية وبضائعه المتنوعة، مما جعلهم مهيئين للتعبير عن غضبهم عند أول فرصة، وقد زادت الأزمة الاقتصادية العالمية من التأثير على جميع الحرفيين بمن فيهم الذين استفادوا من إنشاء مصلحة الفنون الجميلة، كحرف النقش على الخشب والجبس والزليج، فتناقصت فرص الشغل، مما كان سببا في انفجار سخط جميع أوساط الحرفيين، وهو أمر ظهر جليا بعد إصدار ظهير 16 ماي 1930، المنظم للأعراف المفتعلة لخلق كيان بربري منفصل ومتميز عن الكيان الوطني بقانون يشتمل على نظام قضائي خاص وهو ما زاد من تلاحم الحرفيين وقيادات الحركة الوطنية ومقاومتهم للوجود الاستعماري 55

رابعا: الحرفيون ودورهم في المقاومة:

لم تكن المرحلة التي عاشتها الحركة الوطنية، ما بين 1930 و1934، وهي تهئ المطالب وتستعد لاتخاذ اسم علني لها هو "كتلة العمل الوطني مرحلة نظرية اتجهت فيها الحركة لإحراج الحكومة والإدارة الفرنسية فحسب، ولكنها اتسمت كذلك بالجهود العملية في التنظيم الشعبي، وبرزت هذه الجهود في عاملين أساسيين، تنظيم العمال الذي كان يستهدف "التنقيب"، للدفاع عن حقوق العمال المغاربة وتسويتهم على الأقل بالعمال الأجانب الذين يحتلون مركزهم في الصناعة، ثم تنظيم الحرفيين الذي لم تستهدف الحركة الوطنية من خلال تنظيمهم في ميدان العمل كتنظيم نقابي، ولو أنها طالبت لهم بهذا الحق، ولكنها استهدفت تنظيمهم للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم كحرفة، كما استهدفت تنظيمه الحرفيين كمناضلين في صفوف الحركة، وقد كانوا بالفعل في مقدمة المستجيبين للحركة الوطنية.56

فعن طريق الحرف والسوق، نظمت خلايا "كتلة العمل الوطني" في المدن، ويمكن أن نقول أن هذه الطبقة الكادحة قامت بقسط كبير في التنظيم الوطني، وفي العمل المباشر أثناء الاصطدامات التي حدثت مع السلطة الفرنسية في سنوات 1933 و1936 و1937 و1944، ومن بينهم تكونت خلايا للمقاومة المسلحة بين 1953 و1955.

لقد قام الحرفيون بنضال للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم عن طريق كتابة العرائض والمذكرات للسلطات المحلية، في فاس وغيرها من المدن التي تضم تكتلا منهم، وجمع التوقيعات والتأييد لهذه المطالب والعرائض، وذلك ما دربهم على مقاومة سياسة الحماية من جهة، وخلق بينهم تكتلا حول مطالب وطنية ومهنية من جهة أخرى، وربط بين العمل المهني والعمل الوطني من جهة ثالثة، فلم يعد العمل الوطني عندهم نظريا فحسب، ولكن أصبح له ارتباط بمصالح المواطنين وظروف حياتهم كذلك.

تبلورت هذه المطالب جميعها في الفصل الخاص بالصناعة التقليدية الذي تطالب الكتلة فيه بحماية المصنوعات المغربية من المزاحمة الأجنبية، وتأسيس نقابات صناعية، ومنح القروض للصناع لمساعدتهم في ترقية وسائلهم.

ومن الارتباط بين الفكرة الوطنية ومصالح المواطنين، انطلقت الحركة الوطنية في خلق تيار لاستعمال المصنوعات المغربية في وجه تيار الصناعات الأجنبية المستهلكة المستوردة من الخارج، فانتشرت المصنوعات الصوفية حتى أصبح الجلباب الصوفي والطربوش الصوفي والزربية المغربية عنوان الوطنية في الشمال والجنوب، وعمت الدعوة لاستعمال الأدوات المنزلية من المصنوعات المغربية التي كانت تطاردها الواردات الأجنبية، فاتخذت هذه الدعوة مظهرا قويا تضايقت منه الإدارة الفرنسية لأنه كان يعني مقاطعة البضائع الأجنبية المستوردة، ويعني الاعتزاز بالصناعة المحلية، ويعني تكتيل المواطنين حول فكرة عملية سهلة الإدراك، عميقة الأثر في التوجيه الوطني والاقتصادي للبلاد، ويعني إلى جانب ذلك تفاعل طبقة الحرفيين، والتي تكون أغلبية سكان المدن، مع الحركة الوطنية حتى لا يرتبطوا معها عاطفيا فحسب، ولكن عمليا كذلك.

ومن المحطات المشرقة في تاريخ المقاومة المغربية عامة، والفاسية خاصة، أحداث 29 و30 و31 يناير 1944، والتي أعقبت تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، وما تلاه من اعتقالات في صفوف قادة حزب الاستقلال، فلم تكد المدينة تعرف باعتقال أحمد بلافريج وعبد العزيز بن إدريس وأحمد مكوار والهاشمي الفيلالي، حتى بدأ العمل في فاس بالإضراب

الشامل، حيث أغلقت المدارس والمتاجر والمعامل، وانطلق المتظاهرون في الشوارع مرددين اسم الله "اللطيف"، قاصدين ضريح المولى إدريس وجامع الرصيف، واستمرت المظاهرات طيلة يومي السبت والأحد 29 و30 يناير،لتقوم إدارة الحماية في ظلام الليلة الموالية باحتلال المدينة، وتطويق القرويين ليمنع على المتظاهرين دخولها أو الاقتراب منها، واستعد الجيش للمواجهة بحفر الخنادق في "حي الشماعين" و"سماط العدول"، فأعطت قيادة حزب الاستقلال الأوامر للدباغين في تلك الليلة بقيادة سيدي العربي الإدريسي بأن يتسللوا من "دار الدبغ شوارة" واحدا بعد واحد، جاعلين بذلك حاجزا بين صفي الجنود المدججين بالسلاح، ثم يهجم كل واحد من الدباغين على وواحد من الجنود تلافيا لإطلاق النار، كما أعطى الأمر للفئات الأخرى من خرازين وغيرهم من بقية الشعب للقيام بنفس الدور في نفس الوقت، لكنها الأطفال والنساء سبقوا الأحداث، فهاجموا الجند في "حي المشاطين" بالحجارة، ورد الجند عليهم بإطلاق النار، فهاج الشعب واستمرت المقاومة والمظاهرات في صمود واستماتة خمسة عشر يوما،رغم ما قامت به إدارة الاحتلال من حصار ومنع للماء والكهرباء والمواد الغذائية، ونهب للدور والدكاكين ...، ورغم التقتيل والاعتقالات، والأحكام الجائرة بالإعدام والأشغال الشاقة في حق 18 مناضلا، وبأحكام السجن المحدد (سنة إلى سنتين) في حق 1400 آخرين، ولم يتوقف الإضراب إلا بتدخل العلماء الذين أنذرتهم سلطات الحماية بإصدار الأمر للجيش لانتهاك الحرمات والأعراض إن لم يرجع الشعب عن الإضراب،57 وهو ما يوضح ضعف العتاد الحربي للمستعمر أمام قوة المقاومة الشعبية، المسلحة بالإيمان وحب الوطن والحرية والتشبث بالسلطان.فتم فك الإضراب، لكن المدينة بقيت محاصرة، تفصل حاراتها الأسلاك الشائكة نحو شهرين كاملين.58

ومن بين الوطنيين الذين تعرضوا للأحكام الشاقة المؤبدة، البطل الشهم المجاهد الشريف سيدي العربي الإدريسي، المعروف بوطنيته الصادقة في مجموعة الدباغة، وبقي هو ومجموعة مهمة من الحرفيين في السجن إلى سنوات الاستقلال رحمه الله.59

بعد فشل الإقامة العامة في فك الارتباط الحاصل بين السلطان والتنظيمات السياسية، استغلت فرصة قيام المظاهرات بالمدن المغربية في دجنبر 1952، احتجاجا على اغتيال الزعيم التونسي فرحات حشاد، فشنت عدة اعتقالات في صفوف حزب الاستقلال، وقامت بمنع الأحزاب والصحف وإطلاق النار على المتظاهرين، كما قام المقيم العام الجنرال كيوم، في زوال يوم 20 غشت، بنفي السلطان وعائلته إلى كورسيكا ثم مدغشقر، مما أدى إلى تطوير الأزمة

المغربية الفرنسية، ليتحرك الضمير الوطني في اتجاه الأسلوب الجدي الصعب باختيار المقاومة المسلحة كحل نهائي لا مناص منه.

تقرر تكوين قيادات محلية لحزب الاستقلال ضمت شخصيات متحمسة للكفاح من أجل الحرية وعودة الملك الشرعي للبلاد، فتكونت بفاس لجن تنفيذية مؤقتة حملت اسم لجان الإسعاف، والتي ستشكل النواة الأولى لمنظمة اليد السوداء كأول تنظيم فدائي بفاس، والتي سيكون لها شرف تدشين العمل الفدائي المسلح.

وقد تكون هذا التنظيم السري بمبادرة من محمد بن محمد بن الطاهر ميكو وحرفته خراز، والحاج بوشتى صبور وحرفته سوايني ومحمد بن عبد المجيد ميكو وحرفته دراز، حيث حيث التقوا مع محمد بن الراضي السلاوي وعبد السلام بن جلون،وهما تاجران متخصصان في بيع مواد الخرازة، كما حضر الاجتماع عبد العالي بنشقرون وعبد العزيز بنشقرون ومحمد الحياني، وحرفتهم الخرازة، بالإضافة إلى محمد ميكو وحرفته دراز وعبد السلام بن جلون، فتم الاتفاق خلال هذا اللقاء، الذي ترأسه محمد بن الراضي السلاوي، على الشروع في البحث عن السلاح للقيام بأعمال فدائية، وفي هذا الصدد اتصل الحاج بوشتى صبور بصديقه محمد القباج وحرفته دراز، فتم الاتصال بمحمد السعيدي الدراز كذلك، حيث سلمه محمد بن الراضي السلاوي مبلغ 50 ألف فرنك ليتوجه إلى الدار البيضاء بحثا عن السلاح.

وإثر سفر السعيدي، تسلم محمد بن الراضي السلاوي أمر تسيير وتدبير شؤون خلية محمد السعيدي، التي كانت تتكون من محمد بن عبد الله، ومحمد القباج ، وأحمد الكحلاوي الدباغ، ومحمد المرنيسي (الملقب بالميريكاني) السوايني، والعابد العراقي السوايني، وعبد الكريم شلوان الدباغ، وادريس خرباق الدباغ.

ولم يتم دمج هذا التنظيم في الخلية الأولى، والتي تضم عبد العالي بنشقرون ووعبد العزيز بنشقرون ومحمد الحياني وعبد السلام بن جلون والحاج بوشتى صبور ومحمد ميكو.

بعد حصول المنظمة على مسدسين، تناوب على استخدامهما كل من عبد العالي بنشقرون وعبد العزيز بنشقرون ومحمد الحياني، في حين تكلف الحاج بوشتى صبور بزرع الرعب في نفوس المتعاونين مع المستعمر، والدعاية للإضرابات ومقاطعة البضائع الفرنسية، وتوزيع رسائل التهديد والمنشورات التي كانت توزع غالبا بعد صلاة المغرب، وتتم تحت حراسة أفراد مسلحين من الخلية.

وفي 10 شتنبر 1953، أعطيت الانطلاقة لعمليات الاغتيالات، والتي كانت يتم تحديد أهدافها بدقة، مع القيام بعمليات من شأنها أن تخلف صدى واسعا، ليس على صعيد فاس، بل بباقي أرجاء الوطن، غير أن فشل إحد ى محاولات الاغتيال أدى إلى تفجير المنظمة الفتية بشكل لم ينتظره أحد، لتبدأ عملية الاعتقالات يوم 23 دجنبر 1953، والتي أسفرت عن توقيف 80 شخصا في ظرف وجيز، الشيء الذي يوضح بأن المؤسسين لم يفلحوا في بناء تنظيم سري متكامل ومحكم.60

بعد الانتهاء من الاستنطاق، عرض أعضاء المنظمة على العدالة الجائرة، ووزعوا إلى ثلاث فئات: فئة عرضت على المحكمة الباشوية بفاس، وفئة ثانية عرضت على المحكمة العليا بالرباط، أما الفئة الثالثة والتي تعد الأخطر والأثقل من حيث كثرة التهم الموجهة إليها فقد عرضت على المحكمة العسكرية بفاس61، وكان عدد أفرادها اثنا عشر فردا، أصدرت المحكمة يوم 11 مارس 1954 أحكاما بالإعدام في حق 10 منهم، وهم عبد العالي بنشقرون، عبد العزيز بنشقرون، أحمد العراقي، محمد السعيدي، محمد بن عبد الله، محمد الحياني، عبد الكريم شلوان، محمد المرنيسي ومحمد بنشقرون، في حين تم إصدار حكمان بالسجن المؤبد في حق المتهمين إدريس خرباق وأحمد الكحلاوي.

في حين أصدرت المحكمة العليا بالرباط أحكاما تتراوح بين خمس سنوات وسنة واحدة، وحكمت المحكمة الباشوية بفاس بمدد تتراوح بين سنتين وثلاثة أشهر سجنا نافذا، ليتم إعدام أربعة فدائيين من منظمة اليد السوداء يوم 4 يناير 1955 بسجن العاذر بالجديدة، وهم الشهداء: عبد العالي بنشقرون وعبدالعزيز بنشقرون ومحمد الحياني (جميعهم خرازة) ومحمد السلاوي (تاجر المواد المرتبطة بالخرازة)، في حين استفاد باقي المحكومين بالإعدام من تحويل وتخفيض العقوبة إلى سجن مؤبد بناء على عفو صادر عن رئيس الجمهورية الفرنسية، وبذلك انتهت منظمة اليد السوداء، لكن الحماس الوطني والإيمان بالقضية الوطنية ظل متوهجا، لتستمر المقاومة المنظمة بعد شهور قليلة، مع تكوين منظمة المقاومة والتحرير، والتي استفادت من أخطاء الماضي، حيث عمد مؤسسوها إلى اعتماد مبدأ السرية التامة في كل المراحل التي صاحبت تأسيس خلايا المنظمة وتشكيلاتها، والتي بلغ عددها ثمانية.

كان الإشراف العام للمنظمة من اختصاص محمد القباج (الدراز)، ثم بوشتى صبور (السوايني)، بعد افتضاح أمر محمد القباج وتوجهه إلى الشمال، أما اللجنة الرباعية، أو لجنة التسيير، فتكونت من محمد القباج كمسؤول عن الأسلحة ومسير الخلايا والمشاركة في تنفيذ

العمليات، وعبد النبي بناني (نجار) كمسؤول عن الاتصال بالقيادة وجلب الأسلحة وتبليغ الأوامر والمشاركة في تنفيذ العمليات، وعبد العزيز بناني (نجار) كمسؤول عن الكتابة والمشاركة في تنفيذ العمليات، ومصطفى لحلو (تاجر) كمسؤول عن الشؤون المالية والمشاركة في تنفيذ العمليات.

يبدو من خلال الأشخاص المؤسسين لمنظمة المقاومة والتحرير، أنها كسابقتها، جل أعضائها حرفيين، وهو أمر سنلاحظه من خلال رؤساء الخلايا، وهم بالإضافة إلى محمد القباج والحاج بوشتى صبور الحياني، نجد أحمد خليل البرنوسي الخياط، ومولاي علي العلمي المرنيسي الحلاق، ومحمد بن المعطي فتواكي الدراز، واحمد السعيدي الحياني التاجر، وأحمد بوركين الخياط، وهو الأمر نفسه الذي يمكن استخلاصها من خلال دراسة عينة تضم 12 شخصا، حيث نجد أن 5 أشخاص كلهم صناع تقليديون.

بعد إتمام الترتيبات والاستعدادات، تم تنفيذ أول عملية لمنظمة المقاومة والتحرير بالمدينة الجديدة بفاس حيث تم تفجير قنبلة بمقهى النهضة، ثم تلتها عدة عمليات، بلغت 37 عملية إلى حدود يناير 1956،

صادفت مرحلة نضج منظمة المقاومة والتحرير انطلاقة العمليات الأولى لجيش التحرير بشمال المملكة، فأبى رجال المنظمة إلا أن يكونوا رهن إشارة هذه الحركة النضالية، لتتعدد العمليات والضربات الموجهة من قبل المقاومين الفاسيين، وعلى رأسهم الحرفيين من أمثال الحاج بوشتى صبور، لتزيد الضغوط على قوات الاحتلال، وتطوى بذلك مرحلة لتبدأ مرحلة العد العكسي لنهاية الوجود الأجنبي بالمغرب، بتحقيق الاستقلال.62

رغم ما عاناه الحرفيون من أزمات اقتصادية، إلا أن ما كان يحركهم لم يكن حقدا على الآلة الاستعمارية التي زاحمتهم في مورد عيشهم فقط، ولكن انخراطهم في صفوف المقاومة كان نابع عن حس وطني عميق، وإيمان راسخ بالقضية الوطنية، ضحوا من أجل الوطن بأرواحهم، وساهموا بشكل كبير في عودة ملك البلاد جلالة المغفور له محمد الخامس، لتبدأ مسيرة التقدم والنماء، مسيرة عمل المغرب خلالها على النهوض باقتصاد البلاد، الذي خربته إدارة الحماية، فكان الاهتمام بالحرفيين، اعترافا بتضحياتهم من جهة، وكذا اعتبارا لدور الصناعة التقليدية الاقتصادي والاجتماعي الهام.

خاتمة

تضررت الحرف التقليدية بدخول المغرب في عهد الحماية (1912-1956) نتيجة فقدان المجتمع المغربي لذلك التوازن المتواصل قبل هذه المرحلة بين مدنه وبواديه، فقد سهل نظام الحماية تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي ببنياته الصناعية ومؤسساته التجارية وبضائعه المتنوعة، الأمر الذي انعكس سلبا على الحرف بشكل تدريجي، جراء المنافسة غير المتكافئة للتجارة الأوروبية، مما أدى إلى فقدانها للكثير من المقومات والآليات، كالتنظيمات الوظيفية والتنظيمية التي ساهمت في السابق في تأطير هذه الحرف، وجعلتها تعيش أزمة خانقة، جعلتهم ينخرطون في صفوف الحركة الوطنية، مساهمين في استقلال المغرب، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من المراحل التي عاشتها الصناعة التقليدية بفاس خلال القرن العشرين.

الهوامش:

[1] - تافسكا(أحمد)، **تطور الحركة العمالية في المغرب**، دار ابن خلدون للطباعة، الطبعة1، 1980، ص.54

[2] - تلوزت (محمد)، التجارة والتجار بفاس على عهد الحماية:1912-1956، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الوطنية في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهرالمهراز فاس، 2000-2001 ، ص.320

[3]- Montagne(R), **Déséquilibre de l'économie indigène et soutien de l'état en 1937, Bulletin Economique du Maroc, janvier 1939 , pp.8-9.**

[4] Hardy (André), **Les tanneurs de salé, Bulletin Economique du Maroc, juillet 1938, p.195**

[5] - تافسكا(أحمد)،مرجع سابق، ص.55

[6]- بوعسرية (بوشتى)،الحرف والحرفيون بمكناس من الازدهار إلى الانحطاط 1900-1936، مجلة أمل، العدد7،السنة الثالثة،1996،ص.55.

[7] - تلوزت (محمد)، مرجع سابق، ص.322

[8] - البكراوي (محمد)، **وضعية حرفة الدباغة بمكناس على عهد الحماية 1934-1950**، مجلة أمل، العدد الثامن عشر، السنة السادسة، 1999، ص.130

[9] - نعيمي (مصطفى)، **منطقة آزرو على عهد الحماية 1911-1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس، 2007-2008، ج2، ص.339

[10] René- Leclerc (Charles) : **Le commerce et l'industrie a Fez**, rapport au Comité du Maroc, Paris, 1905. p 168.

[11]- نعيمي (مصطفى)، مرجع سابق، ص. 340

[12] ناصح (مشفق)،**صناعة الخرازة بتطوان**، جريدة الحياة، العدد 68، السنة 2،السبت 20 رجب الأول- الموافق ل22 يونيو1935

- نعيمي (مصطفى)، مرجع سابق، ص.340.[13]

- روجي (لوطورنو)، فاس قبل الحماية – الجزء الأول، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان1406هـ- 1986، ص. [14]547

- تلوزت (محمد)، مرجع سابق، ص. [15]325

[16]- Letourneau (R) et Paye (L) et Guyot (R), **Les cordonniers de Fès,** Hespéris, 2ème trimestre 1936, tome23,fase1, p.47.

[17] - بياض (الطيب)، **ضريبة الترتيب و أثرها على المجتمع المغربي 1880-1912**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب ظهر المهراز،فاس، 2001/2000، ص.418.

[18] - الورديغي (عبد الرحيم)، فاس على عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956 ملامح من مدينة فاس أصولها، تغيراتها، حالاتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة المعارف الجديدة ،الرباط،الطبعة الأولى،1992،ص.56.

[19] -Letourneau (R) et Paye (L) et Guyot (R),op.cit, p.206

[20] -Ibid, p.204

[21] - البكراوي(محمد)، مرجع سابق، ص.135.

[22]- PROSPER (Ricard), les mitiers manuels à Fès, Hesperis , volume4, 1924,p.205

[23] -Prosper ricard, Le problème du cuir au Maroc ,**BEM,**vol.4,n15,Janvier1937,p.102

[24] -A.M.Goichon, L'artisanat à Fès :Crise actuelle-Remèdes possibles, Renseignements coloniaux, n°11,supplément à l'Afrique-française, décembre1937,p.114

[25] A.M.Goichon, La broderie au fil d'or à Fès-ses rapports avec la broderie de soie ;ses accessoires de passementerie, **Hespéris**, tome 26, 1939,pp.72-73

- البروكار التقليدي حرفة في طريق الانقراض،مجلة عالم المعرفة،العدد الخامس 2008، ص. [26]33

تلوزت (محمد)، مرجع سابق، ص.328 [27]

[28] -A.M.Goichon, L'artisanat à Fès :Crise..., op.cit,p.12

- تلوزت (محمد)، مرجع سابق، ص.330.[29]

- روجي (لوطورنو)، مرجع سابق، ص.418(الهامش 228).[30]

[31]- Prosper ricard, les métiers manuels à Fès...,op.cit, p.205

[32] Rivet(D),Lyautey et l'institution de protectorat au Maroc 1912-1925, tome.1et2,édition Harmattan, paris,1988,p.138.

القباج (عبد الإله)، الصناعة التقليدية:نضال وثقافة واقتصاد اجتماعي، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، فبراير 2005. ص.72[33]

[34] - كلمة الصطارم أي جمع صطرمية، وهي تعني تلك الطنفسة الكبيرة التي توضع على الزربية أو في مكان المخدة الكبيرة، وهي من الجلد، وتحشى بالحلفاء ليقعد عليها من شاء. والغالب أنها تكتب بالصاد لا بالسين (السطرمية) وهي الكتابة الشائعة، لأنها تعود في أصل اشتقاقها إلى صرم، أي قطع، وهي تصنع انطلاقا من تجميع قطع من الجلد وخياطتها، **المصدر**رايص (نور الدين)،**ألفاظ الصناعات التقليدية الفاسية-دراسة معجمية ميدانية-الصناعات النسائية نموذجا**،أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في شعبة اللغة العربية-تخصص لسانيات، الجزء الثاني،القسم العملي الثاني،كلية الآداب فاس،2001-2002، ص.307

[35] A.M.Goichon, La broderie au fil d'or..., op.cit, p.78.

- نعيمي (مصطفى)، مرجع سابق، ص.[36]346

-المرجع نفسه، ص.[37]334

[38] A.M.Goichon, L'artisanat à Fès :Crise...,op.cit, p.12

- تلوزت (محمد) ، مرجع سابق، ص.233.[39]

[40] A.M.Goichon, L'artisanat à Fès :Crise...,op.cit

[41][41] - لكريط (عبد الرزاق)،**المغرب والجنرال نوجيس على عهد الحماية 1936-1943**،أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ظهر المهراز،فاس،2003- 2004، الجزء الأول،ص.240.

[42] "-Foire artisanale de Fès, au secours de l'artisanat marocain"", **le courrier du Maroc (Fès),** N°3003 du 10 mai 1937, p.1

- لكريط (عبد الرزاق)، مرجع سابق، ص.244.[43]

[44] - " ظهير شريف في تنظيم صناديق التوفير والسلف الأهلي"، الجريدة الرسمية بالعربية (الرباط)، عدد 1291 بتاريخ 23 يوليوز 1937، ص.1245.

[45] - لكريط (عبد الرزاق)، مرجع سابق، ص.245.

[46]-R.M, pour une rénovation méthodique de l'artisanat Marocain, B.E.M, vol.4,n°15,janvier1937,pp.99-100.

[47] -منجزات الحركة التعاونية المغربية،**مجلة التعاون**،العدد 33 – 34،أبريل 1992،ص.71

[48]-الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية، مسيرة خمسة وعشرين سنة، إصدار لوزارة الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية، مارس، 1986، ص .34.

[49]- Bone (Paule), Foire de l'artisanat à Fès1937, le courrier du Maroc (Fès), N°3022, 29mai 1937, p.1

[50] - التعاونيات الحرفية،**مجلة التعاون**،العدد 31،يوليوز 1991، ص.5

[51] - منجزات الحركة التعاونية المغربية، مجلة التعاون، العدد 33 – 34،أبريل 1992، ص.71.

-جريدة السعادة، العدد 962، الجمعة 23 أبريل 1915، ص [52]1

-تلوزت (محمد)، مرجع سابق، ص.157. [53]

[54] المرجع نفسه، ص،162

[55] - العمراني(عبد الحي حسن)،**أبطال الوطنية،عن حياة محمد بن الحسن الوزاني وتاريخ الحركة الوطنية**، الكتاب الأول،صص،25-26،

غلاب (عبد الكريم)،**تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**، مطابع الشركة - المغربية للطبع والنشر،الدار البيضاء، 20 أبريل 1976،ج1،ص.130.[56]

- غلاب (عبد الكريم)، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، مطابع الشركة المغربية للطبع والنشر، الدار البيضاء، 20 أبريل 1976، ص.329.[57]

- المرجع نفسه، ص. [58]324

- خليل بوخريص (محمد) خليل بوخريص (محمد) - التجار والحرفيون ونضالهم الوطني، مجلة المقاومة- العدد 50، مارس1998، ص.45.[59]

المرجع نفسه، ص.49. [60]

"الذين تعاونوا على الإرهاب بالأمس يتبادلون التهم اليوم أمام المحكمة"، جريدة العزيمة، عدد 81،الإثنين 15 مارس 1954، صص.7-8.[61]

[62] الفرخ (جواد)، مرجع سابق صص.194-195.